

التطرف المدني والعلماني "جدلية الفكر وصراع الأيديولوجيات في العراق"

أ.م.د مصطفى سوادى جاسم



المقدمة

التطرف ظاهرة اجتماعية وفكرية تمتد عبر التاريخ، وتختلف أشكالها وتأثيراتها باختلاف السياقات الثقافية والسياسية والدينية، ويُوصف التطرف بأنه الميل إلى تبني أفكار أو مواقف متشددة تخرج عن إطار الاعتدال والتوازن، سواء في الأيديولوجيا الدينية، أو المعتقدات السياسية، أو حتى القيم والتقاليد الاجتماعية، وغالبًا ما يرتبط التطرف برفض الحوار والانغلاق الفكري، وهو ايضا تبني مواقف فكرية أو سياسية متشددة ترفض الاعتدال والحوار، وغالبًا ما يرتبط بالعنف أو الإقصاء، مما يؤدي إلى استقطاب حاد داخل المجتمعات، ويؤثر على استقرارها وأمنها.

لا يقتصر التطرف على بعدٍ واحد، بل يشمل أشكالًا متعددة، مثل التطرف الديني الذي يؤدي إلى التعصب والعنف باسم العقيدة، والتطرف السياسي الذي يهدد الاستقرار الديمقراطي، والتطرف المدني أو العلماني الذي قد يسعى إلى إقصاء الآخرين وفرض رؤى محددة على المجتمع، ويمتد إلى الأيديولوجيات المدنية والعلمانية، التي قد تتحول بدورها إلى أشكال من الإقصاء والتشدد إذا فقدت مرونتها في التفاعل مع مكونات المجتمع المختلفة، وتتمثل صورته في التشدد في الأفكار والمواقف إلى حد رفض الآخر وعدم قبول التعددية، وقد بدا هذا واضحًا في العراق بعد عام 2003 والتي شهدت نشوء الأحزاب والتيارات المدنية والعلمانية؛ إذ تبني كثير من الذين يؤمنون بفكرها وأهدافها إلى الوقوف بوجه كل شيء ديني إسلامي ومحاولة ضربه و تسفيه كل الفعاليات العقدية التي تصدر من الدين من دون احترام الآخر المختلف معهم رؤية ونهجا وتفكرا وعدم تقدير وجهات نظره المتباينة والذي هو أساس ما تقوم عليه الأفكار المدنية والعلمانية واحزابها، وهذه الظاهرة قد تتفاقم بفعل عوامل عدة، مثل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والشعور بالتهميش، والتأثيرات الإعلامية والدعائية، مما يجعل من الضروري التصدي لها ببرامج توعوية وسياسات وقائية تعزز قيم التعددية والتسامح. في ظل عالم متغير، يصبح فهم التطرف وتحليل أسبابه وآثاره ضرورة ملحة، ليس فقط للحد من انعكاساته السلبية، بل أيضًا لتعزيز ثقافة التعايش المشترك واحترام التنوع، كخطوة أساسية نحو بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة.

مفهوما المدنية والعلمانية

المدنية: تشير إلى مفهوم الدولة التي تقوم على مبادئ المواطنة، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو الثقافية، ولا تعني المدنية بالضرورة معاداة الدين، بل تهدف إلى تحقيق نظام حكم يتسم بالمساواة والعدالة دون هيمنة أي طرف على الآخر.

العلمانية: مفهوم يتعلق بالفصل بين الدين والدولة، بحيث لا تتحكم المؤسسات الدينية في السياسات العامة، ويُمنح الأفراد حرية العقيدة دون تدخل حكومي أو إملاءات دينية في التشريعات، وتختلف درجات العلمانية بين الأنظمة، فهناك علمانية مرنة تحترم التعددية الدينية وهي ما يسميها عبد الوهاب المسيري بـ"العلمانية الجزئية"، وعلمانية متشددة قد تسعى إلى تقييد الممارسات الدينية في المجال العام والتي يسميها "العلمانية الشاملة".

البعدان الديني والمدني في العراق

الدين كان عنصراً أساساً في حياة سكان بلاد الرافدين (العراق القديم)، حيث شكّل أساس النظام السياسي والاجتماعي والثقافي فيه، وتميّزت الديانات في العراق القديم بالتعددية، وعبادة قوى الطبيعة، وتقديس الآلهة المرتبطة بالحياة اليومية والكون، ومن مظاهره تعدد الآلهة إذ اعتقد سكان بلاد الرافدين بوجود مجمع إلهي يضم عدداً كبيراً من الآلهة، ولكل إله دور ووظيفة محددة.

وكانت المعابد والزقورات معالم دينية ومراكز عبادة واضحة، فضلاً عن المعتقدات الدينية كالإيمان بالحياة بعد الموت والعالم السفلي، كلها مؤشرات على تعشّق البعد الديني في العراق منذ فجر التاريخ لشعب بلاد الرافدين، واستمر هذا البناء الاجتماعي للعراق واختلف بين مدد وحقب تاريخية مختلفة، وكانت جليلة وواضحة في الحقبة الإسلامية عندما اتخذ الامام علي عليه السلام الكوفة عاصمة الخلافة الإسلامية، وكان لتواجد المراقدين في العراق لا سيما في النجف وكربلاء وسامراء، وبغداد عناصر مهمة لتكون مراكز استقطاب ديني وحوزات دراسية مهمة والى يومنا هذا، فضلاً عن نشوء مجموعة كبيرة من الحركات الدينية والاحزاب في تاريخه الحديث ولا سيما بعد 2003.

على الرغم من طبيعة العراق ذات الصبغة الدينية الا انه عاش فترات جميعها تحت الحكم المدني ونشأت فيه حركات مدنية كثيرة ومتنوعة في تاريخه منها الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار التي ظهرت في بدايات القرن العشرين ضد الاستعمار العثماني، ثم البريطاني، وبلغت ذروتها في ثورة العشرين (1920) التي قادتها العشائر ورجال الدين والمثقفون للمطالبة بالاستقلال والحركات الطلابية والنقابية (الخمسينات والستينات)، وقد شهدت هذه الفترة صعود النقابات العمالية، والحركات الطلابية، والجمعيات الثقافية التي طالبت بالإصلاحات السياسية والاجتماعية، وناهضت الحكم الملكي ثم الأنظمة العسكرية اللاحقة، وتأسيس الحزب الشيوعي العراقي، والحركات النسوية وحقوق المرأة، وقد نشأت منذ الأربعينات والخمسينات، وشهدت تطوراً مع إصدار قانون الأحوال الشخصية عام 1959 الذي كان متقدماً في حماية حقوق المرأة في حينه.

اما بعد 2003 بعد سقوط النظام السابق، تصاعدت الحركات المدنية المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وشهد العراق انتشار منظمات المجتمع المدني المختلفة، مثل منظمات مكافحة الفساد، ومنظمات حقوق الإنسان، وجمعيات الدفاع عن حرية الصحافة وغيرها كثير، وقد تمخض الحراك المدني في العراق عن حراك تشريعي (2019-2021) وهو واحدة من أكبر الحركات المدنية في تاريخ العراق الحديث على الرغم انه شمل اغلب التوجهات الفكرية والدينية غلا ان طابعه العام ذات صبغة مدنية، حيث خرجت احتجاجات واسعة مطالبة بالإصلاح السياسي، وإنهاء الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

التطرف في التيارات المدنية والعلمانية

على الرغم من أن المدنية والعلمانية يهدفان إلى تعزيز قيم التعددية والديمقراطية، إلا أن بعض التيارات المدنية والعلمانية في بعض السياقات قد تتخذ مواقف متشددة تصل إلى التطرف، مثل:

إقصاء الدين بالكامل من الحياة العامة: بعض الحركات العلمانية المتطرفة تسعى إلى استبعاد الدين بشكل

كامل من المشهد الاجتماعي والسياسي، مما يثير استياء الفئات الدينية ويؤدي إلى استقطاب مجتمعي، وهذا

ما نراه واضحا وجليا في مواقف وبيانات القوى المدنية والعلمانية في العراق، إذ نراها تحمل الدين والشرعية تبعية أفعال الشخصيات في الأحزاب الدينية وتطالب نتيجة لذلك بفصل الدين عن الدولة وقد ظهر ذلك في شعارات حراك تشرين وتظاهراته والتي ترفض الدين بشكل مطلق وواضح، فضلا عن الهجمات الشرسة التي يشنها مناصرو هذه الحركات على كل المواقف والتشريعات التي تتضمن جنبه دينية كما حصل في تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي.

رفض التقاليد والقيم المجتمعية: عندما تسعى بعض الحركات المدنية إلى فرض تصوراتها حول الحداثة دون مراعاة البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع، فإنها قد تخلق فجوة مع الطبقات التقليدية، ما يؤدي إلى صراعات داخلية، ويتضح ذلك بمواقف بعض القوى المدنية والعلمانية تجاه الطقوس والشعائر التي تمارسها غالبية كبيرة من الشعب العراقي والتي تعدها طقوس رجعية وتدينها وتستخف بها بشكل وباخر، فضلا عن رفضهم العلني للعطل الدينية والتي يعدونها تعطيلاً للبلد، كذلك طرح فكرة الغاء درس التربية الإسلامية في المدارس بعده فرضا للدين على الافراد، وهذا ما صرحت به الفنانة (زهراء بنت ميم) في برنامج (جعفر توك)، وغيرها كثير أيضا، فضلا عن العمل على إيجاد ضد نوعي للقيم الاجتماعية المتأصلة من خلال طرح أفكار هجينة على طبيعة المجتمع العراقي والتسويق لها كالشذوذ الجنسي والنوع الاجتماعي والمساكنة، وهذا ما ظهر واضحا عند استضافة برنامج "جعفر توك" للعديد من الناشطين المدنيين وحتى الفنانين والشعراء وطرح هذه الأفكار بشكل علني، والتي لم تواجه برفض بل قبولها او عدها شأن شخصي!!! في حين أعربت الناشطة (هنا ادوارد) في برنامج (غير متداول) عن موقفها من المثلية الجنسية بقولها " المثلية الجنسية لا تؤثر على عاداتنا" فضلا عن دعمها الكبير لتطبيق اتفاقية سيداو في العراق، والذي يراه كثيرون دعما للحرية المنفلتة داخل العائلة العراقية والتي ارادوا تحقيقها من خلال تشريع قانون الاسرة، فضلا عن دعمهم لكثير من أفكار التحرر المستوردة من دون أي ضابط او رادع.

التحريض على القوى الدينية: بعض الأصوات المدنية والعلمانية تتبنى خطابات إقصائية ضد التيارات الدينية، وهذا ما يظهر واضحا في برنامج "البشر شو" وكتابات عديد من المدنيين، مما يؤدي إلى ردود فعل متطرفة من الطرف المقابل، ويزيد من حالة الاستقطاب والتوتر الاجتماعي، والخطاب الإعلامي من مدونين معروفين شاهدا على ذلك فتجدهم يشنون حملات إعلامية كبيرة وممنهجة على أي موقف يصدر من القوى الدينية ويصل بهم الامر الوقوف مع دول الخارج ودعمها من اجل تسقيط او الإطاحة او ضرب القوى الدينية في العراق وبشكل علني وواضح، وهذا ما بدا جليا وواضحا بأن تظاهرات تشرين والتي رفعت شعارات بارزة لإسقاط الدين ومنظومته الفكرية، وربط الفساد بمختلف أنواعه باسم الدين وعملوا جاهدين من أجل اخراج مجمل الأحزاب الدينية والإطاحة بها في العملية السياسية، فضلا عن الترويج لكل ما يسيء للآخر الديني من فيديوهات وقصص وبأشكال متنوعة، وتحويل كل قول او فعل من أي رجل دين الى قضية رأي عام وتحريض الشارع ضدها بهدف ضرب المفهوم الديني، والشواهد كثيرة كالحملة الكبرى التي شنت على تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي على الرغم هو سار على وفق التشريعات الدستورية والقانونية والمفترض القوى المدنية هذه هي من أكثر القوى انسجاماً مع القانون والدستور وكل ما يتعلق بهما.

جذور الظاهرة في العراق

التغيرات السياسية والاجتماعية: مر العراق بفترات تغييرات كثيرة وفي مراحل سياسية مختلفة لا سيما في خمسينات القرن الماضي وستيناته وقبل مجيء حزب البعث اذ كان حضور الأحزاب المدنية والعلمانية حضوراً واضحاً، وقد تعزز هذا الحضور وبشكل واسع بعد عام 2003 مع دخول الديمقراطية في العراق إذ تميزت بتعدد الأحزاب والتيارات الأيديولوجية، والذي أدى إلى صعود تيارات مدنية وعلمانية بعضها تبني مواقف متشددة ضد القوى الدينية التقليدية.

الاستقطاب الحاد بين القوى المدنية والدينية: التنافس بين القوى الإسلامية والعلمانية في العراق جعل كل طرف يرى الآخر تهديداً له، ما أدى إلى بروز خطاب متطرف لدى بعض المجموعات العلمانية التي تصف كل التيارات الدينية بأنها رجعية، وفي المقابل، بعض القوى الدينية التي تهاجم كل مظاهر العلمانية باعتبارها "مستوردة" أو "معادية للإسلام".

التأثيرات الإقليمية والدولية: العراق متأثر بالصراعات الفكرية في المنطقة، حيث تعزز بعض القوى الخارجية اتجاهات معينة وفقاً لأجنداتها السياسية، مما يزيد من حدة التوتر بين التيارات المدنية والعلمانية من جهة، والتيارات الإسلامية من جهة أخرى.

آثار التطرف المدني والعلمي

تعميق الانقسامات المجتمعية: يؤدي الصراع بين التيارات العلمانية والمدنية من جهة، والتيارات الدينية من جهة أخرى، إلى انقسامات تعيق تطور المجتمع.

إضعاف الديمقراطية: عندما تتبنى بعض التيارات المدنية والعلمانية مواقف إقصائية، فإنها تتناقض مع مبدأ الديمقراطية الذي يفترض احترام التعددية الفكرية.

زيادة ردود الفعل العنيفة: يؤدي التطرف المدني والعلمي إلى ظهور تيارات مضادة متشددة، مما يخلق بيئة غير مستقرة تزيد من فرص العنف السياسي والاجتماعي.

إضعاف الدولة: في ظل الصراعات الفكرية الحادة، تجد الدولة نفسها غير قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة إذا كان هناك استقطاب حاد بين التيارات المتطرفة من كلا الجانبين.

نحو معالجة التطرف وتعزيز التعايش

تعزيز ثقافة الحوار: يجب تشجيع النقاشات المفتوحة بين مختلف التيارات الفكرية للوصول إلى أرضية مشتركة قائمة على التفاهم والتسامح.

احترام التعددية: يجب أن تقوم الدولة والمجتمع على احترام حق الجميع في التعبير عن آرائهم، سواء كانت مدنية أو دينية، دون إقصاء أو تهميش.

تطبيق سياسات معتدلة: ينبغي للحكومات أن تتبنى سياسات توازن بين مبادئ الدولة المدنية وخصوصيات المجتمع، بحيث يتم تجنب أي سياسات قد تؤدي إلى استقطاب أو تطرف جديد.

التوعية والتثقيف: يجب نشر الوعي حول خطورة التطرف بأشكاله كافة، من خلال المناهج الدراسية والإعلام والبرامج الثقافية.

تفعيل دور الدولة في حماية التعددية: ينبغي أن تلعب الدولة دورًا متوازنًا يضمن عدم تغول أي تيار على الآخر، مع تعزيز سيادة القانون ودعم الحريات في إطار التعايش السلمي.

الخاتمة

التطرف ليس محصورًا في اتجاه معين، بل قد يتجسد في مختلف الأيديولوجيات، بما في ذلك المدنية والعلمانية ولاسيما عندما تتحول هذه المفاهيم إلى أدوات للإقصاء والتشدد... إن تحقيق التوازن بين المدنية والعلمانية من جهة، واحترام الموروث الثقافي والديني من جهة أخرى، هو المفتاح المهم لبناء مجتمع متراس ومتعايش.

المصادر

1. الكتب:

- الحسيني، علي: العلمانية في الفكر السياسي العراقي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة (2014).
الربيعي، نجم: الدولة المدنية في العراق: التحديات والمستقبل. بغداد: دار الحكمة (2012).
المسيري، عبد الوهاب: العلمانية الجزئية والشاملة، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية (2005).
2. المقالات الأكاديمية:

- "العلمانية في العراق: الأبعاد الفكرية والسياسية". مجلة دراسات الشرق الأوسط. (2018).
"المدنية والعلمانية في العراق: من الماضي إلى الحاضر". مجلة السياسة والمجتمع. (2020).
3. الدراسات والتقارير:

- "العلمانية في العراق: واقع وحلول". مركز المستقبل للدراسات السياسية. (2017).
"الدولة المدنية في العراق: فرص التطبيق وواقعها". مركز دراسات الديمقراطية. (2015).
4. المقالات الإلكترونية:

- "العلمانية في العراق: تحديات وآفاق". الجزيرة نت. (2019). تم الاسترجاع من www.aljazeera.net.
"هل يمكن للعراق أن يكون دولة مدنية؟". موقع السومرية نيوز. (2020). تم الاسترجاع من www.sumerianews.com.

5. الدراسات من مؤسسات عراقية:

- "العلمانية والهوية العراقية: دراسة نقدية". مؤسسة الحوار الديمقراطي. (2018).
6. يوتيوب: الناشطة هناء إدوارد تفجر تصريحاً مدوياً عبر برنامج "غير متداول": المثلية الجنسية لا تؤثر على عاداتنا https://getsnap.link/WqtTGSBrigg7?share_arg3=com.whatsapp